

الحكم الراشد

نظرا لتأثير الحكم الراشد على مجالات عديدة الاقتصادية، القانونية، الاجتماعية. في الآونة الاخيرة الهادفة لإصلاح المجتمع ، الافراد والمؤسسات. اصبح الحكم الراشد ذو اهمية بالغة للسياسيين في الفترة الاخيرة .

مفهوم حكم الراشد

هو عملية صنع القرار او العملية التي من خلالها تنفذ القرارات . ولديه بعد عقلائي وهو يعني الرشادة او الحاكمة.

ظهر هذا المفهوم في اللغة الفرنسية في القرن 13 م كمرادف لمصطلح الحوكمة ، ثم كمصطلح قانوني يستعمل في نطاق واسع.

برز هذا المفهوم نتيجة لتطورات وتغيرات حديثة مرتبطة بالتعلق الناتج عن طبيعة دور الحكومة من جهة و تأثره بمعطيات داخلية ودولية من جهة اخرى . و ايضا تأثير العولمة وما تتضمنه من شيوع ظاهرة الفساد عالميا.

المفهوم اللغوي للحكم الراشد

ينقسم الى شقين ، هما: -الحكم: مصطلح مشتق من الفعل حكم اي صار حكيما.

- الراشد: تعني المستقيم على طريق لا يحيد عنه.

المفهوم الاصطلاحي

الحكم الراشد هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والادارية في ادارة شؤون البلاد على جميع المستويات.

المفهوم الإجرائي

الحكم الراشد يعني استخدام السلطة السياسية في التحكم في ادارة موارد المجتمع الاجتماعية والاقتصادية من اجل تحقيق التنمية، بمعنى ان الحكم الراشد هو مجموعة من العمليات والهيكل التي تقود العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. (بوقلمون ، 2019،ص.6)

خصائص الحكم الراشد

قد اورداها برنامج الامم المتحدة الانساني كمايلي :

- 1- المشاركة: ان يكون للمجتمع راي في وضع القرار سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة.
- 2- القانون: مؤسسات القانون يجب ان تكون عادلة وتولي الاهمية الخاصة لقوانين حقوق الانسان.
- 3- الشفافية: تبني على حرية تدفق المعلومات، حيث يمكن الوصول اليها من طرف المعنيين بها، شريطة ان تكون المعلومات كافية وسهلة الفهم.
- 4- الاستجابة: محاولة المؤسسة خدمة العملاء والاستجابة لمطالبهم.
- 5- اتجاه الاجماع: وهذا بالسعي لتسوية الخلافات في المصطلح لتحقيق الاجماع حول المصالح الجيدة والتي تخدم الجماعة والسياسات والاجراءات الممكنة لذلك.
- 6- العدالة: تساوي الفرص لتحسين الاوضاع وتحقيق العدالة.
- 7- فعالية الكفاءة: والمتعلقة بالمؤسسات والتي تؤدي الى نتائج وفق الحاجات مع الاستعمال الجيد للموارد.
- 8- المساءلة : صنع القرار في الحكومة، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني تتم مساءلتهم من قبل الشعب.
- 9- الاستراتيجية: القادة والشعب لديهم افاق واسعة وبعيدة المدى لتحقيق التنمية.
- 10- اللامركزية : ان تفعيل مبدا توزيع السلطات على الافراد من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف ادارة شؤونها والحفظ على حقوق الافرد ، تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الدعم الراشد.

اركان الحكم الراشد

بعيدا عن التعريفات الاكاديمية والقانونية لمفهوم الحكم الراشد وهذا ليس رفضا لها ولا تناقضا معها، وانما دخولا في الجانب العلمي والمفهوم ودلالاتها العلمية، يعتقد بان الحكم الراشد له قواعد واركان ثلاثة تعد من اهم ما تقوم عليها لتحقيق غايته واهدافه، وتحقيق تطلعات الشعوب، وهذه الاركان هي:

- 1-الحرية : تعتبر الحريات العامة جزءا من حقوق الانسان التي تكرست له عبر الخليقة، وشجعته ونظمتها الكثير من القوانين، وكذلك الشرائع السماوية وعلى راسها الاسلام ، وتمثل ادارة الحريات العامة بشفافية وكفاءة اساسا للتنمية السياسية وحافزا للدولة والمجتمع من الانهيار او الاقتتال الداخلي، وتمثل في نفس الوقت مصدرا اساسيا من مصادر تصحيح المسار وتوجيه الكفاءات ورفع المظالم، وتمثل الحرية روح الانسان في اعمار الارض

والابداع والبناء والعمل والكفاح والدفاع عن المجتمع والتعبير عن ذاته ومشاركته في الحياة العامة.

2-المساواة:حيث تستند المساواة في المجتمع الى ان المواطنة هي القاعدة الناظمة لحياة المجتمع على الصعيدين الشعبي الفطري والوجودي القومي، وهي بذلك تؤسس لبيئة اجتماعية مستقرة، كما تؤسس فكريا اجتماعيا وسياسيا مستقرا يمكن البناء عليه الكثير من فرص النجاح الاقتصادي والسياسي والثقافي وترفع الكثير من الظلم الفردي والجماعي عن المجتمع والدولة.

3-العدل: عدل القدماء اساس الملك وقديما قيل ان الحاكم العادل عمره الزمان كله، الحاكم غير العادل مصيره محفوف بالخاطر، وتعتبر قاعدة العدل من قواعد الدين والعقيدة الاسلامية، وكذلك هو الجزء القيم من التاريخ الثقافي البشري. وتفتخر الامم بانها قادرة في تحقيق العدل في الحكم والقضاء، كما في توزيع الثروة، وكذلك في تقديم الخدمات الاساسية (التعليم والصحة)، وكذا العلاقات الخارجية واتخاذ المواقف بين الدول والامم الاخرى، وهي بذلك تتعاطي مع العدل بوصفه ركنا اساسيا ودائما لهذه الدولة ولهذا الحكم حتى يعد حكما راشدا.

ابعاد الحكم الرشيد

يمكن تحديد ابعاد الحكم الرشيد فيمايلي:

البعد السياسي: يكمن البعد السياسي للرشادة او الحكم الرشيد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا اساسيا لتجسيد الحكم الرشيد وذلك من خلال:

-تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، تسمح بمشاركة احزاب سياسية ومواطنين في اطار القانون.

-مشاركة سياسية واسعة النطاق ليس فقط في اطار المکانیزمات الانتخابية (المشاركة الدورية).وانما في اطار الامكانات المتاحة للجماعات والمجتمع المدني لممارسة السلطة

-الدولة الحقوقية التي تفرض ليس فقط خضوع المواطنين والحكام للقانون وانما كذلك وجود سلطة قضائية مستقلة وقادرة على تطبيق القوانين.

-صحافة مستقلة ومنافسة قادرة على تشكيل راي عام تام وواع.

-هيئة برلمانية مسؤولة تتمتع بعملية التحقيق ، ونظام اتصالي واعي يجعلها في اتصال واستشارة مباشرة ودائمة مع الناخبين والسلطة التنفيذية.

البعد الاداري والتقني

يشمل نسق العمل العام الذي من خلاله يتم وع واعداد السياسات العامة وتطبيقها وتقييمها من طرف الالة الادارية، ويتكون هذا النسق من مجموع الوظائف العمومي: اي مجموع الموارد المادية والمعنوية والمالية الذي وضعته الدولة بهدف اشباع رضى المدارس لممارسة نشاطات المصلحة العامة.

البعد الاقتصادي

يكمن البعد الاقتصادي في إرشادة الرشادة الاقتصادية و التي تعني عملية تشتمل أساليب و إجراءات اتخاذ القرارات التي تكون لها تأثيرات على النشاطات الاقتصادية للدولة و علاقتها الاقتصادية مع دول أخرى

ونجد مرجعيتها في بيئة العلاقات الاقتصادية و القواعد التي تنظم عملية انتاج و توزيع الموارد و الخدمات داخل مجتمع معين و بتعبير اخر نجد مرجعية الرشادة الاقتصادية في العلاقات السوسيواقتصادية أي الشق الاقتصادي الليبرالي

معايير الحكم الراشد

يؤسس الحكم الراشد سيادة الظروف مستقرة ناتجة عن اساسيات الحكم السليم مثل المسائلة المساواة ،المشاركة ،الشفافية ،القدرة على التأقلم ،و الاستجابة للمتغيرات المختلفة ، علما ان هناك العديد من المعايير نذكر منها ما يلي :

1- حق المشاركة و الانتخاب و التصويت : يتضمن حق جميع المواطنين في التصويت و ابداء الراي و المشاركة الفعالة و المباشرة في العملية الانتخابية ، مع ضمان الحرية الجماعات في تشكيل الأحزاب و الجمعيات و النقابات التي تتضمن الحريات العامة للإنسان .

2- سيادة القانون : لا بد ان يكون القانون مرجعية ثابتة و قوية لعامة المواطنين ، و تعتبر سيادته هي الأقوى حيث يقوم الحكم الراشد على قوة التقاضي او التحاكم ، مما يتطلب ذلك منه حكم قضائي نزيه و كفوء و شفاف و سرعة البث في النزاعات بهدف تحقيق العدالة و خاصة عند وجود انحرافات و ممارسات غير مقبولة في المجتمع .

3- فعالية الحكومة :أي انجاز الأهداف و القدة على تحقيق كافة الأهداف الموضوعة في الخطط ، أي قدرة جهاز الخدمة المدنية و استقلالها عند الضغوط السياسية و نوعية اعداد السياسات

4- نوعية التنظيم : قدرة الحكومة على توفير سياسات و تنظيمات سليمة تتبع تنمية القطاع الخاص و ذلك بتوفير بيئة مناسبة و القضاء على القيود الرئيسية .

5- مكافحة الفساد : يبين لنا مدى استغلال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك اعمال الفساد

6- الاستقرار السياسي و غياب العنف .

مكونات الحكم الراشد :

يتكون الحكم الراشد من مجموعة من العناصر التي لا بد ان تكون متوفرة في أي مجتم و التي لا يمكن الاستغناء عنها و هي كما يلي :

1- إحلال الديمقراطية: الحكم الراشد لا يشير فقط الى نوع معين من الحكومة و لكنه يتضمن جهود ديموقراطية في المجتمع و التي تعتبر نمطا من أنماط هذا الحكم .
فهناك علاقة تكاملية بين الحكم الراشد و الديمقراطية، بحيث تعتبر شرطا أساسيا لتطبيق الحكم الراشد .

اذو من هذا فالمشروعية الديمقراطية الممنوحة للحاكم تقتضي مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات و التي تعتبر من العناصر المهمة في الحكم الراشد .
اذ لا يمكن الفصل بين الديمقراطية و الحكم الراشد سواء في جانبها الاقتصادي او السياسي .

2- الأنشطة الانتخابية : يعرف بانها قواعد فنية القصد منها الترويج بين المرشحين في الانتخاب او هي عبارة عن مجموعة من الأساليب و الطرق المستعملة لعرض المرشحين على الناخبين .

كما يعرف بان النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات الى مقاعد في عملية الانتخاب لشغل مناصب معينة ، بمعنى كيقية التي يعبر على أساسها الناخبون عن تفضيلاتهم سواء أحزاب او مرشحين .

3- اللامركزية : تعني نقل السلطة الى هيئات تتمتع بدرجة من الاستقلال المالي و الإداري المحدود تحت رقابة السلطة المركزية .

فاذا كان الحكم الراشد يتجه نحو اعتماد اللامركزية و مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات حسب اليات قانونية و كذلك لأجهزة التنفيذية عن طريق هياكل مختصة ، و بالتالي ترشيد العلاقات بين الدولة و الجماعات المحلية و مكونات المجتمع .

الا انه يجدر بالتنبيه ان تعدد المتدخلين على النطاق المحلي و تنوع تطوراتهم قد يؤدي يؤدي في بعض الدول ذات الأنظمة الهشة الى تفكك الأجهزة الرئيسية للدولة بسبب غياب الوفاق من اللامركزية الإدارية و السياسية .

4- الحكومة : في الدول التي تتواجد فيها عمية انتخابية تكون الحكومة منتخبة ووظائف الدولة متعددة الجوانب ، فهي تتركز في ايطار التفاعل الاجتماعي الذي يحدد المواطنة ، و هذه_ الوظائف هي :

ا / اتخاذ اطار قانوني و تشريعي مستقر و ثابت و فعال

ب /تعزيز الاستقرار والمساواة

ت / تزويد الخدمات العامة بفعالية ومسؤولية